مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

النظام البيئي لمناخ الاستثمار في العراق

د. عبد الرزاق إبراهيم شبيب

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

النظام البيئي لمناخ الاستثمار في العراق

د. عبد الرزاق إبراهيم شبيب*

المقدمة:

يمثل الاستثمار العصب الرئيسي في الحياة الاقتصادية، ونموه دلالة على تحسن البيئة التنظيمية والكفاءة التشغيلية للاقتصادات الوطنية، ويمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه مجموعة القوانين، والسياسات، والمؤسسات الاقتصادية، والأوضاع السياسية، التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. كما يقصد بمناخ الاستثمار ما يلي «مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه»، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية على ذلك بشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار.

يلاحظ من خلال هذا التعريف، مناخ الاستثمار يُعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويجب التأكيد هنا على أن مبدأ السلامة يأتي قبل الربح وهو مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل زمان ومكان (**حمد** وعبد الله، **2018**: **45**).

فالمناخ الاستثماري المناسب ليس مقصوراً على العوامل الاقتصادية فقط، بل يتعداها إلى الظروف الاجتماعية، والسياسية السائدة، فعدم توفير استقرار سياسي داخلي وخارجي يعتبر عامل طرد للاستثمارات الأجنبية بأنواعها المختلفة مهما كانت الفرص والمزايا الاستثمارية المتوفرة.

فالسلامة قبل الربح مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل زمان ومكان، أما فيما يتعلق بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، فيتضمن إنشاء مشاريع أو شراء مشاريع قائمة، سواءً كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لجزء من المشروع.

وقد شهدت الاقتصادات النامية تحولات مهمة في توجهات السياسات الاقتصادية منذ

* كلية المعارف الجامعة – قسم العلوم المالية والمصرفية.

بداية عقد الثمانينات، تمثلت في سعي تلك السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي وتعميق مستويات التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي.

فأخذ العديد من هذه الاقتصادات يتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد، وتحولوا نحو تبني سياسة تشجيع التصدير وسياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي.

على الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكمل له، إلا أن هذا الاتجاه قد تعزز بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل – مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي – أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة.

فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية، وزيادة مستوى وفورات الحجم.

ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة للاستثمار الأجنبي، التي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف. إذ لا تزال هناك مجموعة من الدول النامية ولأسباب غير اقتصادية، لا تمتلك القناعة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن رغبة هذه المجموعة في الحصول على عضوية منظمة التجارة الدولية، ربما هي التي فرضت عليها اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى تخفيف القيود على التجارة والاستثمار[1].

وشهدت بداية الألفية الثالثة إدخال (208) تغييراً منظماً في سياسات الاستثمار في (71) بلداً، وكان 90% من هذه التغيرات تستهدف جعل مناخ الاستثمار أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويحدد تقرير الاستثمار العالمي ثلاثة عوامل، يرى أنها كانت تشكل القوى الدافعة الرئيسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية في تسعينات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة.

1. الأستثمار والمناخ الأستثماري، https://mail.almerja.com/reading.php?idm=118904

وفي عملية تغيير المواقع الوطنية للشركات متعددة الجنسية، أولها تحرير السياسات الاقتصادية، وثانيها التغيير التكنولوجي السريع وما رافقه من انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات، أما القوة الثالثة، فجاءت كنتيجة للقوتين السابقتين، وهي احتدام عملية المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية – التي تتولى عمليات الاستثمار – فهذه العوامل الثلاث مجتمعة قد خلقت الظروف الملائمة لقيام تلك الشركات بالبحث عن مواقع إنتاجية جديدة لزيادة كفاءتها الاقتصادية، فأخذت تنقل جزءاً من نشاطها الإنتاجي نحو الدول النامية، كما ساهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة هذه الضغوط التنافسية، وزادت الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة، إلى جانب كونها تتمتع بعدد من المزايا النسبية الديناميكية، كالخبرات والمهارات وسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة وبانخفاض الأجور، ويمكن القول إن عملية تغير المواقع الوطنية للشركات متعددة الجنسية قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة.

ومن أهم هذه العوامل هي مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلاً عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة، وفي مقدمة تلك الظروف، هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة[2].

العقبات التي تواجه مناخ الاستثمار في العراق

تبذل الحكومة العراقية جهوداً كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تهيئة أوضاع وظروف مناسبة لجذب الاستثمارات، لكن ما زالت هناك مشاكل وعقبات عديدة تعاني منها البيئة الاستثمارية في العراق. وقد بدأ الاهتمام بالتعرف على أهم العقبات التي تواجه الاستثمار في الاقتصاد العراقي منذ عقود عدة. حيث قسمت هذه العقبات إلى مجموعات مختلفة، ويمكن إيجاز هذه العقبات كالآتي:

أولاً: مجموعة العقبات البنيوية، **ويتلخص** أهمها **في الآتي:**[3]

1- نقص في البنية التحتية في العراق، تشمل الطرق والمواصلات والاتصالات السلكية

2. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

3. جعفر هندي زين السقاقي، ماهي الصعوبات والعراقيل التي تواجه الاستثمار في بعض الدول العربية، https://specialties.bayt.com

واللاسلكية، والموانئ والمطارات والطاقة والمياه. هذه متطلبات هامة للمستثمر العربي والأجنبي وخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.

2- ضعف السوق المحلي في بعض مناطق العراق، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كليهما معاً، هذا يؤدي إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق، مما يؤثر سلباً على قدرة المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشاريع استثمارية حالية ومستقبلية.

3- ضعف كفاءة سوق العراق للأوراق المالية، وحداثة تنظيمها، وصغر حجمها تعتبر عقبة في وجه الاستثمارات العربية، وعدم توفر وتبادل وتسجيل الأوراق المالية بين أسواق الأوراق المالية العربية.

ثانياً: مجموعة عقبات قانونية، ويمكن **تلخيصها كما يلي:**

1- عدم تفعيل قانون الاستثمار بشكل الكافٍ في العراق، مما يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات من مسؤول لآخر، ومن وقت لآخر.

2- انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار في العراق، مما يولد لدى المستثمر شعوراً بعدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته، بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها، الأمر الذي يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنان بشكل مستمر.

3- غياب الوضوح في نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار في العراق وعدم وجود لوائح وتفسيرات للمضمون في تلك القوانين.

4- القيود التي تفرض على المشروعات، أي اقتصار أوجه الاستثمارات لمواطني الدول المضيفة دون غيرهم من المستثمرين الوافدين، أي تملك المواطنين أكثر من 51% من المشروع وحرمان الوافدين من مزايا كثيرة.

ثالثاً: مجموعة العقبات الاقتصادية والمالية:

هناك مجموعة عقبات اقتصادية ومالية يمكن تلخيصها كالآتي:

1- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار

وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الأحيان، يؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي وغير اقتصادي داخل البلد.

2- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة في بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية.

3- احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية، مما يعتبرها القطاع الخاص عقبة أمامه، لذلك يسعى القطاع الخاص باستمرار إلى تحويل ملكية بعض الأنشطة من القطاع العام للسيطرة عليها.

4- تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية وتعدد أسعار الصرف يكون له آثار سلبية على المستثمر، إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار، ويؤدي في النهاية إلى نقصان تدريجي لأرباح المستثمرين عند تحويلها إلى العملات الأجنبية

5- محدودية توفير التمويل المحلي اللازم في معظم المشاريع الاقتصادية، تعتبر من أبرز التحديات، حيث تعاني العديد من المشاريع من عجز مالي في تمويل أنشطتها الاستثمارية الكثيرة.

رابعاً: مجموعة عقبات تنظيمية وإجرائية وإدارية، **ويمكن تلخيصها بالآتي**[4]

1- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان أي بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، مما يضع المستثمر، في حيرة وقلق وزعزعة ثقته بالرغبة في الاستثمار.

2- تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار، وبطء في التنفيذ والتأخير المستمر والمتعّمد، مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر من الروتين أي البيروقراطية في إنجاز المعاملات.

3- عدم وجود كوادر بشرية كفوءة ومدربة في إدارات أجهزة الاستثمار من أجل إنجاز المعاملات بكفاءة عالية.

4- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة يعيق تسيير المشروع على أسس تجارية سليمة،

4. حربي محمد موسى عريقات، مناخ الأستثمار في الوطن العربي، جامعة البترا الخاصة، عمان، 2007.

مما يعيق تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية، ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع الكلفة، ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار.

خامساً: مجموعة عقبات سياسية واجتماعية[5]:

وتتلخص فيما يلي

1- عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية التي شهدها العراق والخلافات الحاصلة على الاستحقاقات الانتخابية مما لهما الأثر في تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

2- الشعور بعدم الارتياح من قبل المواطنين في العراق تجاه المستثمر الوافد.

3- صعوبة التعامل مع الأوضاع الاجتماعية من قبل المستثمر مع عادات وتقاليد وعدم رغبة بعض الدول من تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي.

سادساً: أهم العقبات التي ترجع إلى المستثمر:

أوضحنا في السابق مجموعة من العقبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بشكل عام، وتشمل العوائق البنيوية والاقتصادية والقانونية والمالية والإجرائية والتنظيمية والإدارية والسياسية. وفي هذا السياق، سنحاول هنا التعرف على أهم العقبات التي ترجع إلى المستثمر نفسه حيث يمكن إيجازها فيما يلي (الفهداوي، **2019: 25**):

1. النظرة التجارية قصيرة المدى للمستثمر الأجنبي، حيث إن المستثمر الأجنبي لا يفضل النظر إلى الاستثمارات على المدى الطويل، بل يهتم بتحقيق الأرباح بسرعة ودون انتظار لفترة طويلة، ويفضل المشاريع ذات التكلفة المنخفضة.
2. إن غالبية المشروعات التي أنشئت لم تتمتع بالدقة والواقعية، حيث أثبتت معظمها أن الكلفة أعلى من المردود.
3. إن معظم دراسات الجدوى الاقتصادية تم إعدادها عن طريق بيوت خبرة أجنبية، وحيث إن معظم المشروعات لم تهتم بالجوانب الفنية والتسويقية، وهاتان مهمتان جداً من مراحل إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

5. مناخ الأستثمار في الوطن العربي، جامع الكتب الاسلامية،
https://ketabonline.com/ar/books/100205/read?part=1&page=2&index=3368803

4. عدم اختيار المستثمرين الإدارة الكفوءة المؤهلة والنزيهة والقادرة على التعامل بكفاءة مع بيئة الاستثمار ومتغيراتها.

5. سوء اختيار أنماط وأدوات التمويل لتمويل المشروعات المختلفة من مصادر محلية وأجنبية وبفوائد عالية.

6. ضعف مستوى الخدمات التسويقية وقصور الجهود المبذولة سواء على المستوى المحلي أو الخارجي.

عوامل تطوير المناخ الاستثماري في العراق.

إن عملية التحسين لمناخ الاستثمار في العراق تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، ويجب أن تتوافر مجموعة عناصر لجذب الاستثمار في العراق، ويمكن إيجاز أهمها بالآتي[6]:

1. يجب أن يتمتع الاقتصاد العراقي بالاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي) وتنقية الأجواء السياسية العراقية وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة وصادقة.

2. وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في العراق وثباتها، مما يساعد على بناء ثقة المستثمر العراقي في مناخ الاستثمار.

3. يجب أن يكون هناك جهة واحدة للتعامل مع إقامة المشروعات الاستثمارية بجميع أنواعها المختلفة والابتعاد عن الروتين والإجراءات الطويلة (البيروقراطية).

4. الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول العربية.

5. إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق خلالها التجارة دون فرض رسوم جمركية أو قيود، وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض، في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير.

6. نبيل جعفر عبد الرضا، افاق تحسين مناخ الأستثمار في البصرة، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، https://bcled.org/

6. توفير قاعدة بيانات كاملة عن فرص الاستثمار في الدول العربية، وإنشاء شبكة أو مركز معلومات عن فرص الاستثمار في الدول العربية.

7. إقامة واستثمار المعارض الدولية لعرض البرامج المفصلة والكتيبات حول فرص الاستثمار في الدول العربية.

8. ربط حجم الإعفاء الضريبي بحجم التصدير المحلي، فكلما زادت نسبة التصدير من حجم الإنتاج زاد الإعفاء الضريبي، مما يشجع ذلك على زيادة الإنتاج مستقبلاً ومنح مشاريع أخرى يؤدي إلى امتصاص أيدي عاملة عاطلة عن العمل في الدولة (جودة وصالح 2020: 34).

9. تخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية في العراق لإعطاء فرصة أكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات.

10. توعية المستثمر العراقي بضرورة الاقتناء من السلع الوطنية في دولته.

11. التخلص من الروتين والتعقيدات الإدارية في حالتي الاستيراد والتصدير، وتوحيد الإجراءات الجمركية، وتقليص البيروقراطية، واستكمال القوانين المتعلقة بالاستثمار كحزمة واحدة.

12. تكثيف تطبيق أنظمة الجودة والمواصفات الدولية أيزو 9000 وتوابعها على السلع المنتجة محلياً في العراق من أجل تعزيز المقدرة التنافسية مع السلع الأجنبية العراق.

13. تطوير سوق الأوراق المالية في العراق عن طريق تحويل الاستثمارات إلى سندات وعقود قابلة للتداول المستمر في البورصات الدولية، وذلك لاستقطاب رؤوس الأموال ومنافسة الأسواق المالية الأجنبية المتطورة من حيث الخدمات والأمان والحريات وقابلية التداول والسيولة ومردود للمستثمرين.

14. تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع دور القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يحسن أداء القطاعين العام والخاص.

الاستنتاجات التوصيات

أولاً: الاستنتاجات

إن تحديات القرن الواحد والعشرين تقتضي وجود إرادة سياسية صادقة تعمل على تنقية مناخ الاستثمار في العراق، وتحسينه وتطويره والتوسع في إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة وتطوير الأسواق المالية في العراق، والربط بينها وبين الأسواق المالية العالمية أو العربية. فالإسراع في وضع الحلول اللازمة مهم جداً لكل معوقات مناخ الاستثمار التي تم التطرق إليها، من أجل القضاء تدريجياً على جميع أشكال التبعية التي يعاني منها المستثمر العراقي، رغم توافر الإمكانات البشرية والطبيعية والمالية والقوى الخارجية لا تريد للمستثمر العراقي أن يكون قوياً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً، لكن بتوافر الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة يمكن أن يكون الاستثمار العراقي قوة في شتى المجالات[7].

ثانياً: التوصيات

هناك مجموعة من التوصيات الهامة فيما يلي:

1. تطوير وتحديث قانون الاستثمار في العراق لتتناسب والظروف والمستجدات والتغيرات العالمية من أجل زيادة القدرة التنافسية وتقليل الإجراءات البيروقراطية.
2. ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن الاستثمار بالمزيد من الإجراءات التسويقية والدعائية في داخل القطر وخارجه، بهدف التعريف بمناخ الاستثمار وحوافزه ومزايا المتوفرة في العراق.
3. تشجيع الاستثمارات البينية بين جميع الدول العربية من خلال رفع القيود وتوحيد قوانين تشجيع الاستثمار.
4. التركيز على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. إنشاء الشبكة الاستثمارية للمعلومات في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية.

7. حربي محمد موسى عريقات، مصدر سابق ذكره.

6. تحسين الكفاءة الإنتاجية لجميع القطاعات في العراق مع تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
7. تشجيع قيام مشروعات استثمارية عربية مشتركة.

المصادر:

1. حمد، محيف جاسم، عبد الله، جمال حسين (2018)، الإنفاق الاستثماري على القطاع الصناعي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة –2000 2015، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 43.
2. جودة، نضال شاكر، وصالح، إسراء سعيد (2020)، قياس وتحليل أثر عجز الموازنة في الدين العام في العراق للمدة –2003 2016، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 35.
3. الفهداوي، عبد الرزاق إبراهيم شبيب (2019)، قياس وتحليل أثر سياسات التحرير المالي في أداء الأسواق المالية مجموعة من الدول النامية مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة –2004 2017، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار.
4. الاستثمار والمناخ الاستثماري،

https://mail.almerja.com/reading.php?idm=118904.

5. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.
6. جعفر هندي زين السقاف، ما هي الصعوبات والعراقيل التي تواجه الاستثمار في بعض الدول العربية، https://specialties.bayt.com.
7. جربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، جامعة البترا الخاصة، عمان، 2007.

8. مناخ الاستثمار في الوطن العربي، جامع الكتب الإسلامية،

Https: //ketabonline.com/ar/books/100205/read?part=1&page=2&index=3368803

9. نبيل جعفر عبد الرضا، آفاق تحسين مناخ الاستثمار في البصرة، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، https://bcled.org/